

دور مراكز الأبحاث الإيرانية في تطوير أدوات التفاوض وتوطيد العلاقات مع الولايات المتحدة (2013-2017)

إعداد

د. نادر نديم بشيش

كلية الحقوق- قسم القانون الدولي- جامعة مصر الأمريكية الدولية

الملخص

تلعب الدراسات التي تقدمها مراكز الأبحاث دوراً بارزاً في صنع القرار السياسي، لذلك سعت العديد من الدول لتبني التوصيات التي تقدمها مراكز الأبحاث في صنع القرار السياسي، ومن أبرز الدول في هذا الشأن، كانت إيران، والتي اعتمدت على نتائج المراكز البحثية في سبيل تطوير أدوات التفاوض وتدعيم ركائز العلاقات الخارجية مع الولايات المتحدة، لا سيما خلال الفترة بين عامي 2013 و 2017، والتي تعد من أبرز المراحل في تاريخ العلاقات الإيرانية الأمريكية، وهذا ما سنسلط الضوء عليه في هذا البحث.

الكلمات المفتاحية: مراكز الأبحاث- العلاقات الإيرانية الأمريكية- أدوات التفاوض- العلاقات الخارجية.

المقدمة:

تلعب مراكز الأبحاث دورا مهما في مختلف المجالات التي تهتم الدولة والمجتمع (الخزندان، 2012)، وذلك انطلاقا من كونها تعنى بتقديم العديد من الدراسات في مختلف المجالات والعلوم بطريقة علمية منظمة، وبذلك فهي تسعى لتقديم النتائج المعرفي القائم على الأسس العلمية، فضلا عن تقديمها التوصيات التي يمكن تطبيقها وتبنيها في معظم المجالات.

انطلاقا من من أهمية مراكز الأبحاث في كونها الأداة الرئيسية المعنية بتقديم الدراسات الفكرية في مختلف المجالات، بطريقة علمية منظمة، فإن ذلك قد دفع السلطات السياسية في الدول للاعتماد على النتائج الفكرية الذي تقدمه تلك المراكز، سيما في ذلك من خلال تبنيها كآلية من آليات صنع القرار السياسي لا سيما فيما يتعلق بتطوير أدوات التفاوض وتدعيم ركائز العلاقات الخارجية، وتعد إيران من أبرز الدول التي تبنت هذا الأمر، والتي "يوجد فيها 87 مركزا بحثيا". (Abd Al- Hay, 2022).

أهمية البحث: تتطرق أهمية البحث من كونه محاولة لتسليط الضوء على المكانة التي تحظى بها المراكز البحثية فيما يتعلق بصنع القرار السياسي المتعلق بتطوير أدوات التفاوض وتدعيم ركائز العلاقات الخارجية الإيرانية مع الولايات المتحدة الأمريكية.

إشكالية البحث: تتطرق إشكالية البحث من التساؤل الرئيس التالي:

ما مظاهر اعتماد إيران على الدراسات التي تقدمها مراكز الأبحاث في مجال تطوير أدوات التفاوض وتدعيم ركائز العلاقات الخارجية مع الولايات المتحدة الأمريكية؟

منهج البحث: أثرنا للإجابة على الإشكالية المطروحة اتباع المنهج الوصفي التحليلي، وذلك من خلال وصف وتحليل مظاهر اعتماد إيران على الدراسات التي تقدمها مراكز الأبحاث في مجال تطوير أدوات التفاوض وتدعيم ركائز العلاقات الخارجية مع الولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة بين عامي 2013 و 2017.

بناء على ما سبق، تم تقسيم البحث إلى مطلبين، حيث تناول المطلب الأول دراسة بنية مراكز الأبحاث في الجمهورية الإسلامية الإيرانية، في حين تناول المطلب الثاني، دراسة وتحليل تبني توصيات الدراسات البحثية الإيرانية في تطوير أدوات التفاوض مع الولايات المتحدة (2013-2017)، إضافة لدراسة وتحليل تبني نتائج المراكز البحثية الإيرانية لتدعيم ركائز العلاقات الخارجية مع الولايات المتحدة (2013-2017).

المطلب الأول: بنية مراكز الأبحاث والدراسات في الجمهورية الإسلامية الإيرانية

تعددت المراكز البحثية في إيران، وتنوعت في مجالات عملها وتخصصاتها، والتي تنصب في جوهرها في خدمة الدولة الإيرانية، حتى بلغ عدد المراكز البحثية في إيران كما ذكرنا آنفا ما يقارب 87 مركزا، وعلى الرغم من هذا العدد، إلا أن هناك أربعة مراكز بحثية رئيسية، تتربع على عرش الصدارة من حيث الأهمية والدور البارز في صنع القرار السياسي، ويتفرع عنها طائفة واسعة من المراكز البحثية الأخرى.

تتمثل المراكز البحثية الأربعة الرئيسية في دائرة صنع القرار السياسي الإيراني، في كل من: مركز رئاسة الجمهورية للدراسات الاستراتيجية، ومركز بحوث البرلمان الإسلامي، ومعهد الدراسات السياسية والدولية، ومركز الدراسات السياسية المعروف باسم (مجمع تشخيص مصلحة النظام).

يبرز الطابع السياسي في بنية مركز (رئاسة الجمهورية للدراسات الاستراتيجية) في إيران، من خلال التسمية الظاهرة له من حيث المبدأ، والتي تشير صراحة لارتباطه برئاسة الجمهورية، كما أنه يعد الضلع الأول من أجنحة صنع القرار السياسي في العاصمة طهران، ويشرف عليه رئيس الجمهورية بنفسه، ويتولى المركز العمل على تحقيق ثلاثة عشر هدفا حددتها رئاسة الجمهورية، وتدور في جوهرها حول الاهتمام بالدراسات والأبحاث السياسية والاقتصادية وتقديم المشاريع والمقترحات الاستراتيجية لصناع القرار في رئاسة الجمهورية في مجالات العلاقات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعسكرية والدولية الخارجية.

كما يحتل مركز بحوث البرلمان (مجلس الشورى الإيراني)، المرتبة الثانية في دائرة صنع القرار السياسي في إيران، حيث "تأسس عام 1992، وقد بنيت مهمته الأساسية على تقديم أوراق بحثية سياسية وقانونية تمكن النواب وصُناع القرار من اتخاذ القرار السياسي السليم خاصة في مسائل التشريعات التي يصدرها مجلس الشورى، والتي تبنى عليها بقية مؤسسات الدولة، ويرأسه الدكتور كاظم جلالى، الذي تقلد عدة مناصب قيادية قبل أن يعين رئيساً للمركز اعتباراً من 2012 وحتى الآن، حيث انتخب عضواً في مجلس النواب الإيراني اعتباراً من العام 2006، وفي العام 2009 شغل منصب المتحدث باسم لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشورى". (أبو النور، 2015). الأمر الذي يظهر بوضوح العلاقة بين بنية هذا المركز والسلطة السياسية الإيرانية.

أما بالنسبة لمعهد الدراسات السياسية والدولية الإيراني المعروف بمجمع تشخيص مصلحة النظام، فيتبوأ مكانة مرموقة في دائرة صنع القرار السياسي، ويرتبط ارتباطاً وثيقاً بالسلطة السياسية الإيرانية، حيث "يحتل مركز الصدارة في السياسة الإيرانية، كواحد من أبرز الأوتاد التي تعتمد عليها السلطات الإيرانية في صنع القرار، ويتكون المعهد من تسعة مراكز بحثية، وتشكل فرق أبحاث المراكز التسعة من خبراء سياسيين يعملون في وزارة الخارجية الإيرانية فضلاً عن السفراء السابقين، إضافة إلى كبار دبلوماسيي وزارة الخارجية وباحثين خارجيين، فضلاً عن أعضاء هيئة التدريس بالجامعات الإيرانية". (خولي، 2015).

تبوأ مركز الدراسات السياسية الإيرانية في دائرة صنع القرار السياسي في إيران، المكانة السياسية التي تسمو على جميع مؤسسات الدولة الإيرانية، فضلاً عن العلاقة الوثيقة التي تربطه بصناع القرار السياسي في إيران.

ويتبع مجمع تشخيص مصلحة النظام في إيران واحدة من أهم مؤسسات الدولة الإيرانية، والتي تتجاوز صلاحياتها صلاحيات معظم مؤسسات الدولة الاعتيادية في كل أنظمة العالم الحديث، ويرأس المجمع رجل الدولة البارز على أكبر هاشمي رفسنجاني منذ عام 1997، ورئيس المركز الدكتور علي أكبر ولايتي، ويشتمل المركز على ست وحدات بحثية، وكل وحدة تشمل مجموعة من المراكز البحثية، وقد أسسه آية الله الخميني في العام

1984، لتقديم المشورة للمرشد، ثم أعيد تشكيله على البناء الحالي في يوم 6 فبراير/شباط من العام 1988. (الحسيني، 2014).

قننت صلاحيات المجمع في المادة 112 بموجب التعديلات الدستورية الإيرانية عام 1990، وأبرز تلك الصلاحيات أن المجمع يختار في حالة موت المرشد الأعلى أو عجزه عن القيام بمهامه بقرار من مجلس الخبراء، عضوا من مجلس القيادة يتولى مهام المرشد حتى انتخاب مرشد جديد، ووفقا لهذا السبب يستمد المجمع أهمية كبرى في بناء السلطات الإيرانية، (النياس، 2018)، كما أنه يتولى الفصل في الخلافات بين مجلس الشورى ومجلس صيانة الدستور، وعادة ما تكون حول مسألة تتعلق بالأمن القومي. (الحسيني، 2014).

صفوة القول: يبرز الطابع السياسي على بنية المراكز البحثية في إيران، وعلى الرغم من تنوع وتعدد الجهات الرسمية التي تتبعها تلك المراكز، إلا أنها تبقى تحت جناح السلطة السياسية، سواء لناحية الارتباط المباشر والمعلن بالسلطات السياسية، أو من خلال انضمام الساسة للعمل في المراكز البحثية، وبالتالي تبقى الصبغة السياسية في بنية المراكز البحثية الإيرانية هي السائدة، والتي تظهر أهمية اعتماد نتائج الدراسات التي تقدمها مراكز الأبحاث في سبيل تطوير أدوات التفاوض وتوطيد العلاقات الخارجية مع الولايات المتحدة.

المطلب الثاني: دراسات مراكز الأبحاث وتطوير أدوات التفاوض والعلاقات الخارجية مع الولايات المتحدة

سنتناول في هذا المطلب، دراسة وتحليل تبني توصيات الدراسات البحثية الإيرانية في تطوير أدوات التفاوض مع الولايات المتحدة (2013-2017) في الفرع الأول، إضافة لدراسة وتحليل تبني نتائج المراكز البحثية الإيرانية لتدعيم ركائز العلاقات الخارجية مع الولايات المتحدة (2013-2017) في الفرع الثاني.

الفرع الأول: تبني توصيات الدراسات البحثية الإيرانية في تطوير أدوات التفاوض مع الولايات المتحدة 2013-2017

تعد الدراسات والتحليلات التي تنتجها مراكز الأبحاث، إضافة إلى مخرجات ونتائج المؤتمرات العلمية التي تعقد برعاية تلك المراكز، فضلا عن الإصدارات والتقارير واستطلاعات الرأي ذات الصلة بشؤون الدولة الداخلية والخارجية، من الأسس التي يمكن للدولة الارتكاز عليها، كنقطة انطلاق مساعدة في تطوير أدوات التفاوض.

لم يغب اعتماد نتائج المراكز البحثية لتطوير أدوات التفاوض، عن أذهان صانعي القرار السياسي الإيراني، حيث ذهبت إيران باتجاه العمل على تبني نتائج المراكز البحثية، وتوظيفها لتطوير أدوات التفاوض، سيما في ذلك

المفاوضات المتعلقة بالملف النووي الإيراني، والذي يعد من أبرز الملفات التي تشغل الساحة الدولية والإيرانية، لما له من أبعاد سياسية واقتصادية واستراتيجية.

شهد الملف النووي الإيراني الذي تعود جذوره إلى خمسينيات القرن العشرين، جولات متعاقبة من المفاوضات منذ أوائل القرن الحادي والعشرين، حتى تكلفت بالنجاح النسبي في عام 2015، من خلال عقد الاتفاق النووي الإيراني أو ما يعرف بـ (خطة العمل الشاملة المشتركة لعام 2015)، المعقودة بين إيران والمجموعة الدولية 1+5، وهو ما وصفته (فيدريكا موغيريني) الممثلة العليا للسياسة الخارجية في الاتحاد الأوروبي، على أنه "أحد الإنجازات الكبيرة للدبلوماسية الدولية". (الرماحي، 2019).

لم تكن المفاوضات بين إيران والمجموعة الدولية 1+5 مجدية ما قبل العام 2013، إضافة إلى ما شهدته من جمود مع انلاع الأزمات في البلدان العربية مطلع العام 2011، واستمرت حالة الجمود إلى أن انتخب الرئيس الإيراني حسن روحاني عام 2013، والذي أكد على رغبته في استئناف المفاوضات، ودعا المجموعة الدولية 1+5 للحوار، والتي استؤنفت في 15 تشرين الأول/أكتوبر من عام 2013. (سهو، 2022).

سبق استئناف المفاوضات المتعلقة بالملف النووي الإيراني، دعوة أمريكية رسمية وجهها وزير الخارجية الأمريكي آنذاك (جون كيري) إلى إيران للتفاوض الجدي، حيث دعا وزير الخارجية الأمريكي (جون كيري)، خلال مؤتمر صحفي في كازاخستان في 26 شباط/فبراير عام 2013، إيران إلى التعامل بجدية مع المفاوضات حول برنامجها النووي، قائلاً:

"إن الكرة في ملعب إيران، فالمجتمع الدولي مستعد للرد إذا أتت إيران للحوار، وكانت مستعدة لبحث الأمور الجوهرية، ومعالجة المخاوف، التي لا يمكن أن تكون أكثر وضوحاً بشأن برنامجها النووي... وفي حالة لم تفعل إيران ذلك، فهذا يعني أنها اختارت البقاء في مزيد من العزلة". (الرماحي، 2019).

أدركت إيران مع تولي الرئيس حسن روحاني ضرورة العمل على تطوير أدوات التفاوض مع المجموعة الدولية 1+5، فيما يتعلق ببرنامجها النووي، وفي سبيل تحقيق ذلك، عمدت الإدارة الإيرانية إلى تبني نتائج المراكز البحثية وتوظيفها في هذا الشأن.

عمدت إيران على خلفية تقديرات موقف وتوصيات تقدم بها عدد من الباحثين المقربين من دوائر السلطة في عهد روحاني، إلى نزع صلاحيات التفاوض النووي من هيئة الأمن القومي الإيراني برئاسة (سعيد جليبي)، وإسناد الملف النووي كلياً إلى وزارة الخارجية، في رسالة إلى الغرب مفادها أن الملف النووي الإيراني أصبح بالنسبة لطهران في عهد روحاني قضية دبلوماسية سياسية في المقام الأول لا علاقة لها بالأمن. (خولي، 2015).

عزز القرار الإيراني المتمثل في نقل صلاحيات التفاوض النووي من هيئة الأمن القومي إلى وزارة الخارجية، من مصداقية إجراءات بناء الثقة بين إيران والغرب، بدأ على أساسها الرئيس الإيراني آنذاك حسن روحاني، ووزير خارجيته محمد جواد ظريف، ومساعدته للشؤون القانونية عباس عراقجي في جولات تفاوض متعددة

الأغراض مع السداسية الدولية، تكللت بالتوقيع على الاتفاق الإطاري النووي في جنيف بتاريخ 24 تشرين الثاني/نوفمبر من العام 2013، أي بعد قرابة 3 أشهر فقط من تولي روحاني السلطة في إيران. (خولي، 2015).

استمر العمل الإيراني بعد توقيع الاتفاق الإطاري النووي مع المجموعة الدولية 1+5، حتى عقد الاتفاق النهائي المعروف بـ (خطة العمل الشاملة المشتركة لعام 2015)، وعلى الرغم مما تعرضت له تلك الخطة، من انتكاسات، سيما لجهة "الانسحاب الأمريكي المنفرد منها في أيار/مايو 2018" (سهو، 2022)، إلا أنها بقيت نافذة بحق الدول الأطراف المتبقية.

وفي مجمل الأحوال، يعد التوصل لعقد خطة العمل الشاملة المشتركة لعام 2015، إنجازا يسجل للدبلوماسية الإيرانية، والذي كانت قاعدته الأساسية تطوير أدوات التفاوض بالاعتماد على نتائج المراكز البحثية في إيران.

يمكن القول أن صانعي القرار السياسي في إيران، قد تبنوا العمل على اعتماد نتائج المراكز البحثية في تطوير أدوات التفاوض، حيث تمكنت إيران من تطوير أدواتها التفاوضية فيما يتعلق ببرنامجها النووي، بفضل الاعتماد على نتائج المراكز البحثية في إيران، والذي مكنها بدوره من تحقيق ما لم تكن قد حققت على مدى عقود ماضية.

يبدو أن إيران، قد اعتمدت على نتائج المراكز البحثية في تطوير أدوات التفاوض فيما يتعلق بأبرز الملفات ذات البعد السياسي والأمني والاستراتيجي، حيث أن الاتفاق النووي الإيراني بالنسبة لإيران يعد من أبرز الملفات التي تخدم المصالح الإيرانية، لما له من أبعاد سياسية واستراتيجية على الصعيد الدولي والإقليمي وكذلك الداخلي.

لا يقتصر اعتماد إيران، على نتائج المراكز البحثية في تطوير أدوات التفاوض، وإنما تبني ذلك النتائج في سبيل إرساء دعائم ومرتكزات العلاقات الخارجية مع الولايات المتحدة، وهذا ما سنسلط الضوء عليه في الفرع الثاني.

الفرع الثاني: استخدام نتائج الدراسات البحثية في إرساء دعائم العلاقات الخارجية الإيرانية مع الولايات المتحدة 2013-2017

تعددت الصور التي برز من خلالها اعتماد إيران، على نتائج المراكز البحثية، وتوظيفها في سبيل إرساء دعائم العلاقات الخارجية، وكان أبرزها في تدعيم العلاقات الخارجية مع الولايات المتحدة.

وفي هذا الشأن، فقد برزت حالات متعددة، تظهر اعتماد صانعي القرار في إيران، العمل على تبني النتائج البحثية، وتوظيفه في سبيل إحياء وتوطيد العلاقات الإيرانية مع الدول الأخرى، سيما في ذلك، مع الولايات المتحدة.

برزت هذه الصورة في عهد الرئيس الإيراني حسن روحاني، حيث تظهر اعتماد صانعي القرار في إيران على التوصيات والمقترحات التي قادت إليها المراكز البحثية الإيرانية، وتوظيفها في سبيل تدعيم ركائز العلاقات الخارجية، إذ دارت التوصيات في جوهرها حول اقتراح الشخصية الدبلوماسية التي يجب أن تتسلم وزارة الخارجية الإيرانية.

اعتمد صانعي القرار في إيران، التوصيات التي قدمتها المراكز البحثية في إيران، وتوظيفها في سبيل إرساء دعائم العلاقات الخارجية، حيث تم تعيين السفير محمد جواد ظريف وزيرا للخارجية، وجاء الاختيار وفقا لخبرة جواد ظريف في محافل الأمم المتحدة، حيث كان سفيرا لإيران في الأمم المتحدة 2002-2007، كما يرتبط بعلاقات وطيدة مع الغرب، وله شبكة علاقات واسعة النطاق بمسؤولي الإدارة الأمريكية، واستهدف هذا القرار جعل رجل مقرب من واشنطن في قمة العمل الدبلوماسي، كرسالة ضمنية من الرئيس روحاني على انفتاح إيران الحتمي على الولايات المتحدة الأمريكية، والتي جاءت على خلفية تقديرات موقف وتوصيات تقدم بها عدد من الباحثين العاملين في المراكز البحثية المقربة من دوائر السلطة في عهد روحاني. (أبو النور، 2015).

يمكن القول أن الدراسات التي قدمتها المراكز البحثية الإيرانية، فيما يتعلق باختيار الشخصية الدبلوماسية لتسلم وزارة الخارجية الإيرانية، قد بنيت على أساس التوافق والتقارب ما بين تلك الشخصية والإدارة الأمريكية، انطلاقا مما شهدته العلاقات الإيرانية الأمريكية وكذلك الأوروبية من توتر مطلع القرن الحادي والعشرين بشأن الخلاف حول البرنامج النووي الإيراني، وهو ما تبناه صانعي القرار في إيران.

الخاتمة:

انطلاقاً من دراستنا المتمثلة في "دور مراكز الأبحاث الإيرانية في تطوير أدوات التفاوض وتوطيد العلاقات مع الولايات المتحدة (2013-2017)" توصلنا إلى النتائج التالية:

- 1- تلعب مراكز الأبحاث في إيران دوراً بارزاً في صنع القرار السياسي.
- 2- اعتمدت إيران على نتائج المراكز البحثية في تطوير أدوات التفاوض، سيما في القضايا ذات البعد القومي والسياسي والاستراتيجي، مصالحها الاستراتيجية والقومية، والتي برزت من خلال ما يتعلق بالمفاوضات مع الولايات المتحدة بشأن برنامجها النووي.
- 3- اعتمدت إيران على نتائج المراكز البحثية في إحياء وتوطيد العلاقات مع مصر، وكذلك باختيار الشخصية الدبلوماسية لتمثيل إيران خارجياً بما يتناسب مع حالة التوتر في العلاقات بينها وبين الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي بخصوص البرنامج النووي الإيراني.

قائمة المراجع

أولاً- الكتب

- الرماحي احمد، 2019- مستقبل العلاقات الأمريكية- الأوروبية حيال روسيا الاتحادية. منشورات زين الحقوقية، بيروت، ص 140- 433.

- سهو علي، 2022- الانسحاب الأحادي الطرف من المعاهدات الدولية الجماعية (الاتفاق النووي الإيراني لعام 2015 نموذجاً). منشورات المركز الديمقراطي العربي، ألمانيا، ص 3- 6.

- أبو النور محمد، 2015- "مراكز صنع القرار بإيران المحددات.. التوجهات. مركز صناعة الفكر للدراسات والأبحاث"، وحدة الدراسات والأبحاث، بيروت، ص 5.

ثانياً- المجالات المحكمة

- الخزندار سامي، 2012- "دور مراكز الفكر والدراسات في البحث العلمي وصنع السياسات العامة". مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد 6، الجزائر، ص 3.

- الحسيني سنية، 2014- "محددات السياسة والحكم في إيران". وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية، فلسطين، ص 3.

- ميسوم إلياس، 2018- "النظام السياسي الإيراني وآليات صنع القرار فيه (دراسة في المؤسسات الرسمية)". المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، المجلد الخامس، العدد الأول الجزائر، ص 23.

ثالثاً- المواقع الإلكترونية

خولي معمر، 2015- "دور المراكز الأبحاث والدراسات في صنع القرار السياسي: إيران إنموذجاً". مركز الروابط والبحوث والدراسات الإستراتيجية، على الموقع: <https://rawabetcenter.com/archives/11893>

رابعاً- المراجع الأجنبية

-Abd Al- Hay, Walid, 2022- "The Role of Think Tanks in Israeli Decision-Making". Beiru Al- Zaytouna Centre for Studies Consultations, p: 3.

The role of Iranian research centers in developing negotiation tools and consolidating relations with the United States (2013-2017)

D. Nader Nadim Bashish

Faculty of Law - Department of International Law - Misr American International University

Abstract

Studies provided by research centers play a prominent role in political decision-making, so many countries have sought to adopt the recommendations provided by research centers in political decision-making, and one of the most prominent countries in this regard was Iran, which relied on the output of research centers in order to develop negotiation tools. And strengthening the pillars of foreign relations with the United States, especially during the period between 2013 and 2017, which is one of the most prominent stages in the history of Iranian-American relations, and this is what we will highlight in this research.

Keywords: Research centers - Iranian-American relations - negotiation tools - foreign relations.